بتهم عدة من ضمنها «المشاركة في تنظيم إجرامي» ... و الادعاء يطالب بسجنهم 13 عاما

تركيا تبدأ محاكمة قادة احتجاجات «تقسيم» ... و أردوغان في مرمي نيران معارضيه

اسطنبول - وكالات : ندد المتهمون بالوقوف وراء الانتفاضة التي هددت الحكومة التركية قبل عام، خلال بدء محاكمتهم امس في اسطنبول بالتهم "السخيفة" الموجهة اليهم وبالنزعة "السلطوية" لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان.

وبعد اسبوعين على اعمال عنف في الذكرى السنوية الاولى لحركة الاحتجاج، مثل 26 عضوا من جمعية "تقسيم تضامن" امام محكمة جنايات في اسطنبول بتهم متعددة، بينها المشاركة في "تنظيم اجرامي"، فيما طلب المدعي عقوبة سجن تصل الى 13 عاما.

وطالبت احدى المتهمات موتشيلا يابيشي (63 عاما) امام القضاة بتبرئة شاملة وسط تصفيق من الحاضرين. وقالت هذه المراة التي ترئس نقابة المهندسين المعماريين في اسطنبول "لا يمكن تشكيل تنظيم اجرامي عبر القول انا ارفض اقامة مركز تجاري، انه امر سخيف تماما".

من جهته قال المتهم الاخر رئيس نقابة الاطباء علي جركس اوغلو "الهدف الوحيد لهذه المحاكمة هو تجريد حركتنا من مصداقيتها عبر الدفع إلى الاعتقاد بوجود منظمة اجرامية، لكن هذا الامر ليس له اي تبرير قضائي". وقبل الدخول الى قصر العدل وسط حماية من اجهزة الامن، اعترض المتهمون ايضا على الملاحقات بحقهم ووجهوا اصابع الاتهام الى الحكومة.

وقالوا في بيان امام حوالي مئة من ناشطي "تقسيم-تضامن" ان "هذه المحاكمة ستبقى وصمة في تاريخ هذا البلد. انها محاكمة العار والاحراج وتعتبر اشبه بفضيحة". واضافوا قبل الدخول الى قاعة المحكمة ان "رجب طيب اردوغان الذي يواصل قمع المتظاهرين في الساحات (...) وحكومته هما اللذان يجب ان يكونا في قصف الاتهام بتهمة المساس بالديموقراطية ودولة القانون".

جانب من احتجاجات تركيا 2013

وبدا تحركهم في اواخر مايو 2013 بعد تعبئة مجموعة صغيرة من الناشطين المؤيدين للبيئة المعارضين لازالة حديقة غيزي الشهيرة القريبة من ساحة تقسيم في اسطنبول. وبعد تدخل عنيف لقوات الامن فجر 31 مايو، تحول التحرك الى موجة من الاحتجاجات الشعبية لا سابق لها ضد تسلط الحكومة الاسلامية برئاسة اردوغان الذي يحكم من دون منازع منذ 2003.

وطيلة ثلاثة اسابيع شارك اكثر من 3.5 ملايين تركي في مئات المدن التركية في تظاهرات واجهتها السلطات بقمع عنيف، مما اوقع ثمانية قتلى على الاقل واكثر من 8 الاف جريح وتوقيف الاف الاشخاص. الا ان الحكومة استعادت السيطرة على الوضع بحزم وعملت على عدم حصول اي احتجاجات اخرى.

وفي 31 مايو الماضي، استنفر اردوغان اكثر من عشرين الف شرطي قاموا بتفريق التجمعات المحظورة واوقفوا اكثر من 300 شخص في اسطنبول وانقرة وحدهما. والخميس نددت يابيتشي بالعنف الذي استخدمته الشرطة اثناء تفريق التظاهرات وكذلك بموقف رئيس الوزراء "الذي ظن انه فوق القوانين".

واضافت "لقد اطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع في وجهي، والاصدقاء الذين جاؤوا للدفاع عني اصيبوا بجروح بالغة". وتساءلت "اذا كنا نحن منظمة اجرامية، فما نوع المنظمة التي تشكلها الشرطة التي قتلت 12 من اولادنا". وباللهجة نفسها وجه المتهمون الاخرون الذين توالوا على الكلام امام المحكمة اصابع الاتهام الى الحكومة.

وقال بيزا متين مسؤول نقابة المهندسين في اسطنبول "اذا اردتم رؤية شخص ما يغذي العنف والحقد، يكفي الاستماع لخطاب رئيس الوزراء". مضيفا "انه هو من تسبب بكل تحركاتنا وتظاهراتنا، وهو المسؤول الوحيد عن كل ما حصل". واللالاءات، اتهم اردوغان الذي يستعد لاعلان ترشحه قريبا للانتخابات الرئاسية المقررة في اغسطس، مجددا "جماعة غيزي" بالوقوف وراء "مؤامرة" ضد نظامه. وقال "ما كانوا يريدون حماية الاشجار والبيئة، بل الاطاحة بي".

في هذا الظرف السياسي يتوقع المتهمون ان تكون المحاكمة مسيسة للغاية. واعتبر احد اعضاء جمعية "تقسيم تضامن" ويدعى تيفون كرامان "اذا التزمنا بالقانون من غير الممكن ان تتم ادانتهم". وتابع كرامان "لكن الحكم وكما نعلم سيكون سياسيا، ويمكننا توقع ان تتم ادانة ابرياء".

واكد باكي بوا المحامي والمتحدث باسم الجمعية التركية لحقوق الانسان ان "الهدف الوحيد للمحاكمة هو تخويف الناس". واضاف انهم "يريدون ان يظهروا انه بالامكان ملاحقة اي شخص ايا كان عمره او مهنته لمجرد مشاركته في تظاهرة". واشارت منظمة العفو الدولية الى ان اكثر من 5500 شخص احيلوا امام القضاء لمشاركتهم بشكل او باخر في التظاهرات وبعضهم لمجرد قيامهم باعادة ارسال تغريدات تدعو الى النزول الى الشارع.

من جهته، ندد الاتحاد الدولي لحقوق الانسان في تقرير صدر في الاونة الاخيرة بـ"حملة القمع المنظمة" التي تشنها السلطات ضد كل اشكال المعارضة ضدها، وذلك بعد صدور قوانين جديدة تعزز الرقابة على الشبكات الاجتماعية والقضاء. وبحسب منظمة العفو الدولية فان اكثر من 5500 شخص احيلوا الى المحاكم، وفي بعض الاحيان بموجب قانون مكافحة الارهاب بتهمة المشاركة في حركة الاحتجاج.

ومع فضيحة الفساد التي هزت اعلى هرم الدولة هذا الشتاء، اعتمدت الحكومة سلسلة قوانين عززت قبضتها على القضاء وشبكات التواصل الاجتماعي. وندد منظمات دولية مدافعة عن حقوق الانسان بمحاكمة محتجي غيزي. وقال اندرو غاردنر من منظمة العفو الدولية "انها محاكمة دافعها الضغينة والاعتبارات السياسية يجب ان تتوقف اعتبارا من الجلسة الاولى".

وقالت ايما سنكلير ويب من هيومن رايتس ووتش "اذا اراد المدعون احترام الالتزام الذي قطعته تركيا باحترام حرية التجمع والتعبير، فيجب ان يتخلوا عن كل التهم الموجهة الى المتهمين".

باكستان: القضاء يرفع حظر السفر عن مشرف

برويز مشرف

كراتشي «وكالات»: قال محامي الحاكم العسكري السابق لباكستان برويز مشرف امس إن محكمة عليا اصدرت حكما قضائيا تامر فيه الحكومة على رفع حظر السفر المفروض عليه مما يمهد لمغادرته البلاد خلال 15 يوما.

وينتظر مشرف منذ ابريل الماضي قرار رفع الحظر عن سفره بعد أن واجه مجموعة من التهم - منها الخيانة- منذ عودته إلى باكستان من المنفى العام الماضي.

وستساهم مغادرة مشرف للبلاد في إزالة احد عناصر الاحتكاك بين جنرالات باكستان الأقوياء وحكومة نواز شريف والسلطة القضائية الحازمة.

وقال المحامي فاروق نسيم "رفعت محكمة السند العليا الحظر على سفر مشرف لكن الحكم القضائي سيصبح نافذا بعد 15 يوما يمكن للحكومة خلالها ان تستانف الحكم في محكمة اعلى درجة."

ولم تسمح حكومة شريف لمشرف بمغادرة البلاد وقالت إن هذا القرار بيد القضاء.

وأطاح مشرف برئيس الوزراء الحالي في انقلاب عسكري عام 1999 لا تزال ذكراه حية لدى أعضاء فريق شريف.

وقال محامو مشرف إن الحاكم العسكري السابق يريد السفر إلى الخارج لتلقي العلاج ولزيارة والدته المريضة في دبي.

إلا أن كثيرين يعتقدون أنها مجرد خدعة لتجنب العقاب إذا أدين بالتهم الموجهة إليه المرتبطة بتعليقه العمل بالدستور وفرضه نظام الطوارئ عام 2007 عندما كان يحاول تمديد فترة حكمه.

توتر جديد في العلاقات بين اليابان و الصين

طوكيو - وكالات : استدعت اليابان امس السفير الصيني للاحتجاج على اقتراب مقاتلات صينية «بشكل خطير» من طائرات يابانية فوق بحر الصين الشرقي.

وقالت طوكيو ان مقاتلتين صينيتين من طراز اس يو27- حلقتا الاربعاء على بعد 30 مترا على الاكثر من طائراتها في مجال تتداخل فيه منطقتا التعريف الجوي للبلدين، وقال الناطق باسم الحكومة اليابانية يوشيهيدي سوغا «انه عمل مؤسف وغير مقبول».

وابلغت الدبلوماسية الصينية ان هذه المناورات كان يمكن ان تؤدي الى «حادث حقيقي»، لكن بكين ردت بالقاء اللوم على الطيارين اليابانيين، وباتهام طوكيو بالكذب.

وقالت وزارة الدفاع الصينية على موقعها الالكتروني ان «عمليات الطيارين الصينيين كانت مهنية وعادية وبضبط النفس اللازم بينما كان موقف الطيارين اليابانيين خطيرًا واستفزازيًا بشكل واضح».

من جهتها، قالت ناطقة باسم وزارة الخارجية الصينية ان «الصين تعمدت تضليل العالم، ولا يمكننا الا ان نتساءل عن نواياها الحقيقية». ووقع حادث مماثل في نهاية مايو في المنطقة نفسها.

وصرح ناطق باسم وزارة الدفاع اليابانية ان مقاتلة صينية من طراز اس يو27- مرت بالقرب من طائرة مراقبة يابانية من طراز او بي3- سي. وحلقت مقاتلة صينية اخرى من طراز اس يو27- بالقرب من طائرة واي اس11- اي بي يابانية في المجال الجوي نفسه، حسب الوزارة.

واوضح ان المسافة بين الطائرتين في الحالة الاولى كانت نحو 50 مترا، وفي الثانية 30 مترا. وكانت الصين احتجت لدى اليابان مطالبة «باحترام الحقوق المشروعة للبحريتين الصينية والروسية» اللتين كانتا تقومان بتدريبات مشتركة.

ويسود توتر شديد العلاقات بين هذين البلدين الآسيويين القويين منذ سنة ونصف سنة بسبب خلاف في بحر الصين الشرقي حول جزر صغيرة صخرية تطالب بها بكين وطوكيو، وهو خلاف تؤججه خلافات تاريخية موروثة.

ويتنازع البلدان السيطرة على جزر سنكاكو الواقعة على بعد 200 كلم الى شمال شرق تايوان ومسافة 400 كلم الى غرب اوكيناوا (جنوب اليابان)، وهي جزر صغيرة تخضع لادارة اليابان، لكن الصين تطالب بها بقوة تحت اسم دياويو.

290

تايلند : الجيش يخطب ود معارضيه ... بالسينما

بانكوك - وكالات : قال متحدث باسم المجلس العسكري الحاكم في تايلند امس الأول إن المجلس يوزع تذاكر مجانية لمشاهدة فيلم وطني لتشير «الحب والتفاهم» في احدث مساعيه لكسب التاييد العام بعد الانقلاب العسكري الذي وقع الشهر الماضي.

والتذاكر المجانية لفيلم «اسطورة الملك ناريسوان-الجزء الخامس» المقتبس من حياة الملك ناريسوان الأعظم الذي حكم سيام (الاسم السابق لتايلند) بين عامي 1590 و1605. ويغلب على الفيلم الطابع الوطني، ويركز على فكرة التضحية بالنفس وحب الوطن.

وتعتبر سلسلة «اسطورة الملك ناريسوان» من بين الأفلام الأعلى من حيث الإيرادات في تاريخ السينما التايلندية.

وابلغ المتحدث باسم الجيش وينتاي سوفاري الصحفيين امس الأول بأنهم يريدون من التايلنديين أن يعوا التضحيات التي قدمها ملوكهم في الماضي، إضافة إلى تضحيات التايلنديين ووحدتهم.

وأطلق المجلس العسكري الحاكم حملة «إعادة تايلند إلى السعادة» بعد أيام من توليه السلطة شملت حفلات موسيقية ومهرجانات في محاولة لكسب التاييد العام.

واستولى قائد الجيش برايوت نشان أوتشا على السلطة في الـ22 من مايو بعد اضطرابات سياسية استمرت ستة أشهر، تخللتها عنف خلف 28 قتيلا على الأقل ومئات المصابين.

والانقلاب هو احدث حلقة في عشر سنوات من الصراع بين المؤسسة المؤيدة للملكية ومقرها بانكوك وبين المؤيدين لرئيسة الوزراء المعزولة بنغلاك شيناوات واخيها رئيس الوزراء السابق تاكسين شيناوات في الريف.

لافروف : نطالب بالتحقيق في مزاعم استخدام القنابل الحارقة ضد انفصاليي الشرق

الأزمة الأوكرانية: كييف تضع العصا في دولاب «إمدادات الغاز» ... و موسكو تلوح بالعصا التوجه إلى «الأمن»

مسلحون انفصاليون في شرق اوكرانيا

تتلقى اوكرانيا نصف امدادات غازها من روسيا وتنقل عبر اراضيها 15 % من الغاز المستهلك في اوروبا

عواصم - وكالات : اعلنت روسيا انه "لم يسجل اي تقدم" في الجهود التي وعدت بها السلطات الاوكرانية لخفض التوتر على الارض كما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مشيرا الى ان روسيا ستقدم مشروع قرار امام مجلس الامن الدولي.

وقال لافروف كما نقلت عنه وكالة ايتار تاس "نحن قلقون بشكل متزايد من عدم حصول اي تقدم" في جهود تهدئة العنف ووقف المواجهات بدءا بوقف "العملية القمعية" في الشرق مضيفا ان روسيا ستقدم مشروع قرار في هذا الصدد امام مجلس الامن الدولي.

وقال لافروف في موضوع آخر ان موسكو طلبت فتح تحقيق عاجل حول المعلومات التي تحدثت عن استخدام قنابل حارقة من قبل القوات الاوكرانية.

وقال لافروف ان "المعلومات حول استخدام القوات الاوكرانية قنابل حارقة وانواع اخرى من الاسلحة الانتقائية تثير قلقا خاصا وهذه المعلومات تتطلب تحقيقا عاجلا".

وكان مسؤول كبير في وزارة الخارجية الروسية قد اتهم في وقت سابق الخميس السلطات الاوكرانية باستخدام اسلحة "محظورة" في شرق البلاد، وذلك بعد ان اوردت وسائل اعلام رسمية روسية انه تم استخدام قنابل حارقة.

ونفى الحرس الوطني الاوكراني على الفور معتبرا ان الاتهامات "لا معنى لها".

وكتب كوستانتين دولغوف المكلف حقوق الانسان في وزارة الخارجية على تويتر "القوات الاوكرانية والنازيون الجدد يستخدمون اسلحة محظورة ضد سكان سلافيانسك ويطلقون النار على المدنيين خلال فرارهم ويقتلون اطفالا".

واضاف دولغوف ان "كييف ترتكب جرائم متكررة ضد الانسانية بحق المدنيين في جنوب شرق البلاد ولا بد من فتح تحقيق ومعاقبة المذنبين".

واكدت وكالة ريا نوفوستي نقلا عن انفصاليين موالين لروسيا في شرق اوكرانيا ان القوات الاوكرانية استخدمت قنابل حارقة في بلدة سيمينوفكا بالقرب من سلافيانسك احد معاقل الانفصاليين.

وتتهم روسيا باستمرار في الاسابيع الماضية القوات الاوكرانية باللجوء بشكل مبالغ به الى القوة في عمليتها العسكرية ضد المتمردين بشرق البلاد.

وفي 30 مايو، اتهمت لجنة التحقيق الروسية اوكرانيا بانتهاك معاهدة جنيف (1949) حول حماية المدنيين واكدت انها جمعت ادلة وانها ستفتح تحقيقا حول "اللجوء الى وسائل واساليب حربية محظورة".

من جهته، دعا الاتحاد الاوروبي كييف الى ضبط النفس في العملية العسكرية مشددا في الوقت نفسه على شرعية هذه العملية.

من جانبها تصلبت اوكرانيا امس في موقفها في اختبار القوة التي تخوضه مع روسيا بشان امدادات الغاز، متمسكة برفضها العرض الذي قدمته موسكو لتخفيض سعر الغاز ما يهدد بقطع الغاز وفق سيناريو يثير مخاوف لدى الاوروبيين.

وانتهت جولة اخرى من المحادثات التي تجري برعاية الاتحاد الاوروبي في بروكسل الاربعاء الى فشل بعدما وصفت اوكرانيا عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بخفض اسعار الغاز باكثر من 20% بانه "فخ".

واندلعت ثالث "حرب حول الغاز" بين اوكرانيا وروسيا في اقل من عقد حين ضاعفت موسكو تقريبا سعر الغاز التي تبيعه لكييف بعد الاطاحة بالرئيس الاوكراني المدعوم من روسيا فيكتور يانوكوفيتش في فبراير.

وسيعزز التوصل الى حل قبل مهلة 16 يونيو التي حددتها غازبروم لاوكرانيا حول تسديد ديونها المستحقة في قطاع الغاز، هود الرئيس الاوكراني الجديد بترو بوروشنكو لاصلاح العلاقات مع موسكو وحل مسالة التمرد الموالي لروسيا في شرق البلاد الذي اوقع 270 قتيلا.

والمح بوروشنكو الاربعاء الى انه مستعد للقاء قادة انفصاليين القوا سلاحهم.

واعلن مكتب بوروشنكو على موقعه الالكتروني ان "رئيس الدولة لا يستبعد تنظيم طاولة مستديرة بحضور مختلف اطراف النزاع الذين يدعمون مبادرة الرئيس للسلام".

لكن المتمردين لم يرسلوا اي اشارة على رغبتهم في التخلي عن مشروع اخضاع منطقتهم الحيوية اقتصاديا في الشرق والتي تضم سبعة ملايين نسمة من الناطقين بالروسية، لسيطرة الكرملين.

وتتلقى اوكرانيا نصف امدادات غازها من روسيا وتنقل عبر اراضيها 15% من الغاز المستهلك في اوروبا.

وقال رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف - الرئيس السابق لشركة الغاز الوطنية غازبروم- ان الحسومات على المدى الطويل التي عرضتها موسكو هي بادرة حسن نية تهدف الى مساعدة اوكرانيا خلال اسوا ازمة تشهدها منذ استقلالها عن الاتحاد السوفياتي السابق.

وكتب على صفحته على فيسبوك "سنقوم بهذا الامر من اجل مساعدة جيراننا الذين يشهد اقتصادهم اوقاتا صعبة".

لكن قادة كييف رفضوا الرضوخ لضغط موسكو وطموح بوتين بتحويل اوكرانيا الى جزء لا يتجزا من كتلة اقتصادية جديدة للجمهوريات السوفياتية السابقة.

وتصر كييف على رفض مقترح روسي بخفض السعر بمئة دولار ليصبح 385 دولارا للالف متر مكعب من الغاز.

واكد بوتين ان هذا هو السعر الاخير.

وقال بوتين "نرى ان مقترحاتنا هي مقترحات شركاء يريدون دعم الاقتصاد الاوكراني في الاوقات الصعبة".

واضاف "لكن اذا رفض عرضنا سننتقل الى مرحلة مختلفة تماما ولن يكون ذلك خيارنا. لا نرغب في ذلك" في وقت مددت غازبروم الاربعاء حتى 16 يونيو مهلتها لاوكرانيا حول تسديد ديونها حول الغاز مع امكانية اعتماد نظام الدفع المسبق الذي يمكن ان يؤدي الى قطع الامدادات.

واعتبرت اوكرانيا ان العرض الروسي مرتفع جدا مقارنة بسعر 268 دولارا الذي كان معتمدا قبل الازمة الاوكرانية الروسية ولا ينطوي على ضمان لانه جاء بقرار خفض حكومي وليس بناء على اتفاق تجاري رسمي.

وقال محللون ان اوكرانيا لديها ما يكفي من الغاز في المخزون حتى مطلع الخريف وستواجه المزيد من الصعوبات اقتصادية في حال تخلت روسيا عن المفاوضات وسمحت بوصول القضية الى محكمة تحكيم اوروبية.

ويشدد مفوض الطاقة الاوروبي غونتر اوتينغر الذي يشرف على المحادثات على ان اوكرانيا يجب ان تواصل دفع ديونها التي تقدرها روسيا بحوالى 3,3 مليار يورو فيما تتواصل المفاوضات. وقال انه يتوقع ان يحل الخلاف الان من قبل بوتين وبوروشنكو.

لكن يبدو ان موسكو وكييف لا تعتزمان حاليا القيام بمثل هذه الاتصالات.

واعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الخميس ان موسكو تخوض اساسا محادثات مكثفة مع كييف. وقال ردا على اسئلة الصحافيين حول تعليقات اوتينغر "لا اعرف ما يعنيه".